الأمم المتحدة

A/60/PV.93

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٩٣**

الجمعة، ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة في تقارير اللجنة الخامسة المقدمة في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال مع البنود ١١٨ و ١٢٠و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٦ والبند ١٢٢ من جدول الأعمال.

إن لم يُطرح اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وعليه، سوف تقتصر البيانات على تعليل التصويت أو الموقف. ومواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وتسجيلها في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكّر الوفود أيضا بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تُحدد تعليلات التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أُبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنة الخامسة، ما لم نُخطر بغير ذلك مقدماً. وبالتالي، آمل أن نشرع، بدون تصويت، في اعتماد تلك التوصيات التي اعتمدت في اللجنة الخامسة بدون تصويت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-42085 (A)

بنود جدول الأعمال ٤٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٦ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/831/Add.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.67.

تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار، المعنون ”الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصَّل“. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢٨٣/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي تود شرح مواقفها بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد والاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): معروض علينا الآن وثيقة تأذن بتنفيذ عدد من الإجراءات المقترحة التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المفصَّل بشأن الاستثمار في الأمم المتحدة (A/60/692). وهذه التغييرات، التي طال انتظارها، تشكل خطوات أولى إيجابية صوب تحقيق أنماط الإصلاحات في الأمانة العامة والإدارة التي اتفق عليها زعماء العالم خلال قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتي انعكست في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). غير أنها لن تكون ذات قيمة إلا إذا نفذت في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة، على أن تكون مشفوعة بالإصلاحات الإضافية التي تعرفها سائر الدول الأعضاء الآن.

والولايات المتحدة تقدر ما أبدته الوفود من تفان وعملٍ جادٍ في التفاوض بشأن الاقتراح المعروض علينا. وبينما نؤيد عناصره منفردة ونتطلع إلى تنفيذها بشكل فعال، فإننا نعتقد في نفس الوقت أن ثمة عناصر أساسية ما زالت ناقصة. وبعد الاتفاق على إجراءات بناء الثقة – وكلنا نعمل معاً من أجل تهيئة روح إيجابية في اللجنة الخامسة خلال الأسبوع الماضي – فإننا لا نفهم لماذا لم نتمكن بعد من التوصل إلى قرار يعكس الإصلاحات التي نعرف جميعاً أنها أساسية ومعقولة.

إن الجزء الخاص بالرقابة لا يقدم إلا القليل في مجال اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الرقابة، ولا يحقق أكثر من النظر في التحسينات التي ينبغي إنفاذها الآن، وفي مقدمتها الحاجة إلى ضمان الاستقلال التشغيلي عن الأمانة العامة بالنسبة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولكي يعمل ذلك المكتب على نحو فعال ويوفر للدول الأعضاء معلومات تستفيد منها في صنع القرارات، ينبغي لمراجعي الحسابات والمحققين أن يكونوا مستقلين عن من يقومون بمراجعة حساباتهم والتحقيق معهم. وإن لم نوفر لهم الآن هذا

الاستقلال، الذي نعرف جميعاً أنه مطلوب، سينطوي ذلك على قصر النظر، وسيلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

وثمة نقطة ضعف رئيسية أخرى تكمن في مجال إصلاح المشتريات. فبينما يعطي هذا القرار كمية ضئيلة من الموارد للبدء بالتحسينات المطلوبة بشدة في الوظائف التي تعوزها الكفاءة في مجال المشتريات في الأمم المتحدة، فإن طابع المشروطية والطابع المؤقت للترخيص بالمشتريات يجعلنا في شك إزاء تمكن الأمم المتحدة بسرعة وبحسم من إصلاح هذا النشاط. وعلى سبيل المثال، فإننا نتساءل من هم موظفو المشتريات الأكفاء الذين يمكن أن يكونوا مستعدين لشغل وظائف مؤقتة لدى الأمم المتحدة وهم يعلمون أن مركزهم الأبعد مدى غير مؤكد تماماً. وهذا بوضوح مجال آخر يمكن للدول الأعضاء، بل وينبغي لها، أن تتصرف فيه بحسم. ونأسف لأن القرار لا يعكس هذا النهج.

أخيراً، ولئن كنا نقر بضرورة أن يكون لدى الأمم المتحدة رئيس لتكنولوجيا المعلومات لكي يقود المنظمة في تحديث هيكلها الأساسي الهام للمستقبل، نرى أيضاً أنه ينبغي أن يُموّل ذلك المنصب من خلال الموارد التي ووفق عليها بالفعل. ونحن لا نفهم لماذا في ميزانية تقدر بأربعة بلايين دولار لفترة السنتين، ليست هناك أي وفورات يمكن أن تخصص لذلك المنصب. وما زلنا نعتقد أن الوفورات من استعراض الولايات والإصلاحات الأخرى قد تكون أكثر من كافية لتمويل هذا التحسين وغيره من التحسينات الأخرى المطلوبة في الأمانة العامة.

إن التزامنا بالإصلاح ما زال قوياً ومركزاً بشدة، ونتطلع قدماً إلى العمل مع الآخرين لتنفيذ ذلك الإصلاح الثوري الذي نادت به وزيرة الخارجية رايس في العام الماضي.

السيد ماكنغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بعد اعتماد مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الخامسة (A/60/831/Add.1)، بشأن ”الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي“.

حين نستعرض متابعتنا لقرارات زعماء العالم الواردة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠)، يمكننا أن نذكر باعتزاز أننا أنشأنا بالفعل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام وأننا اتفقنا على قرار بشأن التنمية. واليوم، استطعنا أن نتوصل إلى اتفاق حول عدد كبير من عناصر إصلاح الإدارة، مثلما فعلنا في كانون الأول/ديسمبر ونيسان/أبريل أيضاً.

إن اتخاذ قرار اليوم يأتي في أعقاب الاتفاق الجماعي للدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على رفع سقف الإنفاق الذي فرض على المنظمة في عام ٢٠٠٥. وهذا القرار الذي اتخذ بالإجماع قد ضمن استمرار السيولة المالية للأمم المتحدة. كما أنه بدد الشكوك التي ظلت تخيم على المنظمة وحسَّن المناخ بوضعنا على المسار الصحيح لإعادة بناء الثقة بين الدول الأعضاء والتي كان لا بد منها للتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء.

وإن كان من المؤسف أن عدداً قليلاً من الدول الأعضاء لم يتمكن من الانضمام إلى توافق الآراء في ٣٠ حزيران/ يونيه، إلا أننا نقدر الضمانات المقدمة بان ذلك لن يمنعها من الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الميثاق. ويثلج صدورنا كذلك أن جميع الدول الأعضاء قد انضمت إلى توافق الآراء اليوم لدى اعتماد القرار ٢٨٣/٦٠.

وباتخاذ هذا القرار، فقد عبّرت الدول الأعضاء مجتمعة عن نفسها بطريقة إيجابية فيما يتعلق بالمقترحات التي

قدمها الأمين العام إلى اللجنة الخامسة للنظر فيها قبل أقل من ثلاثة أسابيع بشأن تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بولايتها على نحو فعال. والدول الأعضاء قد دللت على أننا يمكن أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عناصر مهمة للإصلاح، ليس بسبب وجود التهديد بسقف الإنفاق أو بسبب القيود التي يجادل البعض بأن سقف الإنفاق قد يفرضها، ولكن لأننا ملتزمون بتعزيز هذه المنظمة.

ومن خلال احترام الآليات القائمة للمفاوضات والحق السيادي لكل دولة من الدول الأعضاء في إبداء رأيها فيما يتعلق بالميزانية والمسائل الإدارية، إلى جانب بذل جهد أكبر لتفهم آراء الآخرين وشواغلهم وعدم رفضها كلية، تمكننا من اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء. والدول الأعضاء قد تمكنت للمرة الأولى على الإطلاق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السلطة التقديرية المحدودة في تنفيذ الميزانية، وهي مسألة كانت على درجة بالغة من الصعوبة في مفاوضات سابقة. وفي محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء وحل قضية كانت مثيرة للخلاف في السابق بطريقة إيجابية، قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين اقتراحاً محدداً بشأن مسألة السلطة التقديرية. وراجعنا ذلك الاقتراح مرة أخرى بعد مشاورات مع الدول الأعضاء الأخرى، وشجعنا أن ذلك قد يسَّر المفاوضات وسمح للجنة بالتوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح. وقد أكدت لنا الأمانة العامة أن قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة سيوفر للأمين العام قدرة أكبر على تلبية الاحتياجات المتنامية للمنظمة مع المحافظة على نزاهة عملية الميزانية وضمان التنفيذ الكامل للبرامج التي توافق عليها الدول الأعضاء.

ونود أن نعترف بالإسهام البناء للشركاء في المفاوضات في سبيل التوصل إلى قرار بتوافق الآراء.

وللدول الأعضاء أن تفخر بإنجازاتنا المعرب عنها في النص الذي اعتمدناه للتو. وفي جملة أمور، يمهد القرار للأمانة العامة لكي تمضي قدماً باتجاه اعتماد معايير محاسبية جديدة، الأمر الذي استشعر الأمين العام بالحاجة إليه لتعزيز ممارسات الإدارة المالية في الأمانة العامة. ومن خلال اعتماد المعايير الجديدة، فإن الجمعية العامة ترسل إشارة إيجابية إلى باقي كيانات منظومة الأمم المتحدة. وذلك يمكنها أيضاً من العمل معاً لكي يكون لديها نظام محاسبي أكثر شفافية بحلول عام ٢٠١٠.

وإلى جانب ذلك، يصدق هذا القرار على طلب للأمين العام باستخدام نظام أحدث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استبدال النظام الحالي بنظام متكامل لتخطيط الموارد أو بحل ملائم آخر.

وهذا عنصر أساسي لضمان تنفيذ المعايير الجديدة للمحاسبة بشكل ناجح وسريع، وكذلك لتحسين التواصل بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا، واللجان الاقتصادية الإقليمية وعمليات حفظ السلام.

لهذا، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ إجراء بشأن ما سيطلبه الأمين العام في المستقبل بغية تعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق توفير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ تلك المقترحات. وما لم نلتزم التزاما حقيقيا على هذا النحو، قد يكون دعمنا للإصلاح شكليا لا غير.

ويشكل قرار الجمعية بإنشاء منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات في مكتب الأمين العام عنصرا هاما إضافيا لضمان نجاح ما ستقوم به الدول الأعضاء من استثمارات مالية كبيرة في السنوات القليلة القادمة، لتحسين نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتدعم مجموعة

الـ ٧٧ والصين توفير الموارد الضرورية لهذا المنصب الهام. وأشارت الأمانة العامة مرارا إلى استحالة الاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة اعتمادا على إيجاد موارد عن طريق إعادة الانتشار. وأي قرار بعدم توفير موارد إضافية من شأنه أن يقوض فرص نجاح ما سيبذل من جهود جماعية في المستقبل لتحسين نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الواضح أن اقتراح تلبية احتياجات هذه الوظيفة من خلال الموارد القائمة لم يكن اقتراحا عمليا.

وقد أقر القرار الذي اتخذناه للتو زيادة في صندوق رأس المال المتداول، وهي زيادة طال انتظارها. ورغم أن مجموعة الـ ٧٧ والصين كانت تؤيد طلب الأمين العام رفع هذه الزيادة إلى ما يفوق ١٥٠ مليون دولار، وهو المبلغ الذي تمت الموافقة عليه في القرار، إلا أننا كنا سنرضى بمبلغ أقل لضمان توصل اللجنة الخامسة إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

ويتضمن القرار كذلك الاتفاق على سياسة عامة بشأن إطلاع عموم الناس على وثائق الأمم المتحدة وحصولهم على النموذج الأولي للتقرير السنوي المقترح.

وستتلقى الجمعية في دورتها الواحدة والستين نتائج التقييم الخارجي لنظم المراجعة، والرقابة، والاستعراض الشامل لهياكل الإدارة. ووافقت الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة العالمي على أن تشكل تلك النتائج أساس نظرنا مستقبلا في مسألة تفعيل استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

لهذا ، من المؤسف أن تشمل مفاوضاتنا بشأن هذا القرار تلك العناصر، التي لم تكن معروضة على الجمعية العامة في هذه المرحلة. وباءت بالفشل المحاولات لتغيير الاتفاقات على ضرورة إجراء تقييم خارجي، التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وكذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ونؤمن بأنها لن تتكرر. غير أن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ودول أعضاء أخرى، سعيا منها للتوصل إلى توافق في الآراء، تقدمت باقتراحات لتسجيل التزامنا السياسي بتعزيز الرقابة.

وبالمثل، ومن دون الاستفادة من أي طلب رسمي معروض علينا، اقترحنا إتاحة الموارد للأمين العام لتعزيز الرقابة الداخلية على نظام مشتريات الأمم المتحدة، وتطوير برامج حلقات دراسية تتعلق بالأعمال التجارية في البلدان النامية. وقد تلقينا تأكيدات بأن ذلك سيكون كافيا حتى تستطيع الدول الأعضاء النظر في طلبات الأمين العام القائمة على التقارير التي ستُعرض على اللجنة في الدورة الحادية والستين، ومما شجعنا أن هذا الاقتراح لقي دعما واسع النطاق، لكننا نأسف أن الاتفاق على هذه المسألة الهامة لم يكن بالإجماع.

ولا تزال مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة ببذل جهود لتعزيز الأمم المتحدة وتمكينها من تنفيذ ولاياتها بشكل أكثر فاعلية، واستخدام مواردها بشكل أكثر نجاعة. ونحن ملتزمون أيضا بتوفير ما يكفي من الموارد للمنظمة للاضطلاع بالولايات المنوطة بها، وبحصتنا من الموارد الإضافية التي قد نكون بحاجة إليها لتمويل اقتراحات الإصلاح المقررة. لهذا، نؤمن بأنه من الحيوي للدول الأعضاء، في إطار القرار المتخذ اليوم، أن تتعهد بالالتزام بتوفير التمويل الكافي للأمم المتحدة، لأن دعم الإصلاح في المنظمة ينبغي أن ينطوي كذلك على الاستعداد لتمويل تلك المقترحات. كما أننا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا المالية في الوقت المناسب، بشكل كامل، وبدون شروط.

وستتلقى الدول الأعضاء في الدورة المقبلة للجمعية العامة المقترحات المتبقية التي طالبنا بها في القرار ٦٠/٢٦٠،

بما فيها ضمان قدر أكبر من المساءلة في الأمانة العامة وأمام الدول الأعضاء. وإننا نتوقع تنفيذ الأمانة العامة أحكام القرار تنفيذا كاملا، لأن احترام قرارات الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من جهود تعزيز المساءلة. وسيشكل قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٠ نقطة الانطلاق لأي إجراء تتخذه الجمعية في المستقبل بشأن اقتراحات الأمين العام.

وفي هذا الصدد، تم تقديم تقارير الأمين العام الخمسة، التي نتناولها اليوم، وفقا لأحكام القرار ٦٠/٢٦٠، الذي قالت عنه بعض الدول الأعضاء في أيار/مايو ٢٠٠٥ إنه سيؤخر النظر في مقترحات الأمين العام. ونؤمن بأن هذه المسألة قد انتهت وأننا سنتجاوز الجدل ونمضي قدما.

وفي ختام كلمتي، نود أن ننوه بمنسق هذا البند المهم، السيد سيد مرتضى ميرمحمد، لما بذله من جهود لضمان توصل اللجنة الخامسة إلى اتفاق بتوافق الآراء على تقارير الأمين العام عن الاستثمار في الأمم المتحدة. ونود أيضا أن نشكر مختلف مسؤولي الأمانة العامة الذين عملوا بدون كلل خلال الأسابيع القليلة الماضية لتزويد الدول الأعضاء بالمعلومات اللازمة لتسهيل اتخاذنا القرارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشعر بالاغتباط لاتخاذنا ظهر هذا اليوم قرار: ”الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي“، على النحو الذي أوصت به اللجنة الخامسة. وهذه خطوة هامة على طريق تنفيذ ما طلبه منا قادتنا في ميدان الأمانة العامة وإصلاح الإدارة خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

ويسعدني بشكل خاص الجو البنّاء الذي ساد المفاوضات الصعبة التي أجرتها اللجنة الخامسة طوال الأيام الثلاثة الماضية. وأشيد بجميع أعضاء اللجنة لعملهم الدؤوب بغية التوصل إلى حلول توافقية بشأن ما ورد من مسائل معقدة في القرار الذي اتخذناه للتو. وتجدر الإشارة إلى أن القرار، وإن لم يلب شواغل كل الوفود في بعض جوانبه، إلا أنه يسعدني أنه اتُخذ بتوافق الآراء.

وباتخاذ هذا القرار، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تفعيل مكتب الأخلاقيات بشكل كامل. وقد ركز على الحاجة إلى تعزيز المساءلة في المنظمة، وقرر إنشاء منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات بدرجة أمين عام مساعد، واستبدال نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالجيل الثاني من نظام التخطيط لموارد السياسات، ومنح الأمين العام، على أساس تجريبي، سلطة تقديرية محدودة في ما يتعلق بتنفيذ الميزانية ليدخل في التزامات تبلغ ٢٠ مليون دولار في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن شأن ذلك أن يمكِّن الأمين العام من تلبية احتياجات المنظمة المتزايدة، وستتم مراجعة هذه التجربة في الدورة الرابعة والستين. ووافق على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقرر زيادة في صندوق رأس المال المتداول لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من ١٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وسجل عزم الأمين العام إعداد تقرير سنوي وحيد شامل، يتضمن معلومات مالية وبرنامجية؛ لتحسين الشفافية في المنظمة، وسمح للأمين العام بالدخول في التزامات مالية تصل إلى ٧٠٠ ٦٠٠ دولار لتعزيز نظام المشتريات، إلى حين أن تتخذ الجمعية العامة في الدورة الحادية والستين إجراء بشأن تقرير الأمين العام عن إصلاح نظام المشتريات.

ويتطلع القرار كذلك إلى نتائج التقييم الخارجي المستقل لنظام المراجعة والرقابة، والمقترحين الاثنين بشأن ضمان تفعيل استقلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واتخاذ إجراء بشأن اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بغية تفعيلها.

وفي ما يتعلق بالعمل المقبل بشأن إصلاح الإدارة، قررت الجمعية أن ترجئ إلى دورتها الحادية والستين مسألة دمج حسابات حفظ السلام والزيادات في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، ففي الدورة المقبلة، ستنظر الجمعية في اقتراحات الأمين العام بخصوص الإدارة الرشيدة والرقابة والمساءلة؛ وإدارة الموارد البشرية؛ والمشتريات؛ وإقامة العدل.

وبما قررناه اليوم، نكون قد أسهمنا في تعزيز الأمم المتحدة. فقد اتخذنا معاً خطوة لجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية. وبدأنا بتوطيد ثقافة قوامها المساءلة والشفافية والنزاهة في الأمانة العامة. كما تعهدنا بأن نوفر للأمم المتحدة، على أساس التوقيت المناسب، الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها.

ويحدوني صادق الأمل في أن يسود المناخ التعاوني الذي شهدناه في الأيام القليلة الماضية، وأن يكون له تأثير إيجابي على العمل المتواصل المتعلق باستعراض الولايات. وفي الأسبوع القادم، يعتزم الرئيسان المشاركان لي: السيد أكرم، ممثل باكستان الدائم، والسيد كوني ممثل أيرلندا، الشروع في مناقشات حول سبل التقدم في مواصلة العمل. وأحث الجمعية العامة على دعم الرئيسين المشاركين في هذا المسعى الهام.

ولا يبقى لي الآن سوى التوجه بالشكر إلى كل واحد منكم على ما أبديتموه من تصميم وعزيمة وجَلَد في عملكم من أجل بلوغ هذه النتائج. لقد وفّرت جهودكم الجماعية للمنظمة الآن المعايير الأولى لوضع وتنفيذ آليات الاستجابة للرؤى التي يتوخاها قادتنا لجعل هذه المنظمة كفؤة وفعالة وخاضعة للمساءلة.

وأريد أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها رئيس اللجنة، الممثل الدائم آشي ومعاونوه الأكفاء، وأن أشيد، طبعا، بالعمل البارع الذي أنجزه السيد مرتضى ميرمحمد، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، منسق المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة الخامسة بشأن إصلاح الإدارة. لقد كرس السيد ميرمحمد كل وقته، ليلا ونهارا بالفعل، من أجل ضمان اعتماد مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة الخطيرة، على نحو يرضي جميع الدول الأعضاء. أشكره شكرا خالصا، وأشكر جميع الزملاء في اللجنة الخامسة.

وسأقوم لاحقا بالإدلاء ببضع ملاحظات عامة بشأن ما تبقى من مسائل الإصلاح.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/609/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها. وفي الوقت الحالي، يرد مشروع المقرر في الوثيقة A/C.5/60/L.64.

ونتخذ الآن إجراء بشأن مشروع المقرر المعنون ”المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل الشيء نفسه؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال، وبالتالي تكون قد انتهت من نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء أن البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والذي، كما يعلم

المندوبون، كنا قد اتفقنا عليه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، مفتوح للتوقيع عليه. وأشجع الدول الأعضاء التي لم توقّع بعد على هذا البروتوكول الاختياري أن توقع عليه في قسم المعاهدات بمكتب الشؤون القانونية.

أود فحسب أن أدلي ببضع كلمات وملاحظات موجزة بشأن ما آلت إليه عملية الإصلاح برمتها خلال الدورة الستين للجمعية العامة، وما الذي يظل متبقيا على جدول الأعمال. لقد اتخذت الجمعية بعض المقررات المهمة أثناء دورتها الستين. وما إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، كما ذكر من قبل، إلا مجرد مثالين مهمين من كثير من الأمثلة. إن إجراء أي إصلاح مؤسسي عادة ما يكون عملية شديدة التعقد. وأوصيكم بالتحلي بالروح البناءة التي تمكّننا من إنهاء ذلك العمل. وأود أن أعرب عن امتناني لكم للروح البناءة التي عملتم بها لتنفيذ الولاية التي كلّفنا بها مؤتمر القمة العالمي.

ما زال أمامنا أسابيع لمواصلة العمل. وآمل أن نحرز تقدما بشأن بعض المسائل المعلّقة. فلدينا، على سبيل المثال، المسائل المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، ولدينا أيضا، كما تعلمون، مناقشة سنجريها في ٢٠ تموز/يوليه بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأعلم أن بعض المندوبين سيغادرون نيويورك في وقت لاحق من هذا الشهر أو في آب/أغسطس، وإنني لعلى يقين من إننا في نهاية شهر آب/أغسطس حيث ستكون الفرصة ما زالت سانحة لتناول بعض القضايا المهمة، سننكبّ على ذلك العمل بنشاط وبتصميم على إنهاء مهامنا الجسيمة.

إننا، في جملة أمور، نحتاج إلى وضع القرار المتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيغته النهائية، نظرا لأهميته في تعزيز المسائل الاجتماعية والاقتصادية داخل الأمم المتحدة. وآمل أيضا في أن نتمكن من اعتماد استراتيجية للأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب، مما يعزز بالتالي من التعاون والتنسيق الدوليين لمكافحة هذه الآفة اللعينة.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إليكم جميعا على عمل أحسنتموه. وأتطلع إلى الانتهاء من قضايا الإصلاح المتبقية قبل نهاية هذه الدورة. وسيتلقى المندوبون في وقت لاحق اليوم، أو أثناء نهاية الأسبوع، رسالة أوضح فيها بمزيد من التفصيل البنود المتبقية المدرجة في جدول الأعمال. وأريد مرة أخرى أن أشكر المندوبين على عملهم الشاق؛ آملاً في أن تحصلوا على بعض الراحة أثناء الصيف. ولكنكم تعلمون أيضا أننا سنعود جميعا لكي نكمل العمل، ومن خلال ذلك، سنبذل قصارى جهدنا لتنفيذ الوثيقة الختامية، ومن ثم متابعة ما أراد زعماؤنا أن نفعله في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. أشكركم من جديد على عمل كان بطوليا في معظم الأحيان. وأتمنى للمندوبين عطلة ممتعة في نهاية الأسبوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.